في أعقاب صدامات عنيفة للمعارضة مع الشرطة أدت لمقتل أربعة محتجين

بنغلاديش : السلطات تعتقل أمين الحزب الوطني ... وتلوح لضياء بعصا الملاحقة ... بتهمة القتل

فخر الاسلام المجير لدى اعتقاله في دكا

دكا - وكالات : اوقفت شرطة بنغلادش الثلاثاء الامين العام للحزب الوطني لبنغلادش اكبر احزاب المعارضة بقيادة خالدة ضياء التي هددت السلطات بملاحقتها بتهمة القتل في اعقاب صدامات عنيفة ادت الى مقتل اربعة من انصار المعارضة في مواجهات مع الشرطة ومؤيدين للسلطات.

كما اعتقلت الشرطة رئيسة مجموعة خاصة للتلفزيون بعد اجبارها على وقف بثها، وذلك على اثر نقلها الاثنين خطابا لنجل خالدة ضياء الذي يقيم في المنفى في لندن.

وكانت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد اتهمت الاثنين خالدة ضياء منافستها السياسية منذ امد طويل بمحاولة زرع الفوضى في البلاد.

وزعيمة المعارضة مهددة بملاحقات بعد اصابة ثلاثة اشخاص بجروح خطيرة في هجوم بقنبلة حارقة على عربة في دكا نسب الى انصار للحزب الوطني. وهذا النوع من الهجمات يتكرر من قبل انصار متشددين للمعارضة يريدون تغييرا في السلطة.

وعلى الرغم من احتمال ان يؤجج ذلك العنف، قال وزير الاعلام حسن الحق اينو الثلاثاء انه على خالدة ضياء «الاستعداد لتحقيق بتهمة القتل».

واطلقت زعيمة المعارضة التي تجبرها قوات الامن على البقاء في مكتبها، الاثنين دعوة الى تعطيل وسائل النقل من اجل الدفع باتجاه تنظيم انتخابات تشريعية جديدة بعد عام على اقتراع قاطعته المعارضة ووصفته «بالمهزلة».

وفي اطار الاجراءات لتطويق المعارضة اعلن شبلي نعمان نائب قائد شرطة دكا توقيف فخر الاسلام المجير الامين العام للحزب الوطني لبنغلادش، بتهم التسبب بحرائق وتفجيرات وعمليات تخريب.

واحتجز المجير في نادي الصحافة الوطنية الاثنين لكنه اعتقل اثناء محاولته الوصول الى سيارته لمغادرة المبنى، كما ذكر صحافي من وكالة فرانس برس في المكان.

وقبل دقائق من اعتقاله، دان فخر الاسلام المجير حكومة رئيسة الوزراء حسينة واجد التي اتهمها بتحويل البلاد الى «سجن كبير» ودعا مجددا الى تعطيل وسائل النقل.

واغلقت الشرطة كل المنافذ المؤدية الى نادي الصحافة في وسط دكا منذ بعد ظهر الاثنين بعدما تحدث المجير الى مجموعة من الصحافيين والمحامين وغيرهم.

واكدت انها اعتقلت رئيس مجموعة التلفزيون اي تي في بتهم بث صور «اباحية». لكن مسؤولا في رئاسة تحرير المحطة نفى ذلك. وجاء توقيف رئيس المحطة بعد بث خطاب لنجل خالدة ضياء امس الاول.

ويقيم طارق الرحمن في المنفى منذ 2008 وبعد الوريث السياسي لوالدته.

وقد اثار غضب الحكومة منذ ان صرح ان والد الشيخ حسينة واجد، مجيب الرحمن الذي يعد بطل حرب استقلال بنغلادش عن باكستان في 1971 ليس سوى دمية بايدي اسلام اباد.

واندلعت اشتباكات عنيفة في الشوارع الاثنين في بنغلادش. ورغم احتجازها في مكتبها، دعت خالدة ضياء التي شغلت منصب رئيس الحكومة مرتين انصارها الى النزول للشوارع بالآلاف في اطار حملة تهدف الى اجبار رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد على تنظيم انتخابات جديدة.

وعززت قوات الامن حصار مكاتب خالدة ضياء واوقفت شاحنات ممتلئة بالرمل والآجر في الخارج لمنعها من الخروج للانضمام الى انصارها.

وحسينة واجد التي تتولى السلطة منذ 2009، اعيد انتخابها في الخامس من يناير 2014 في اقتراع قاطعه نحو عشرين حزبا معارضا آخر. وشهدت الانتخابات هجمات على مراكز اقتراع وصدامات ادت بحياة 25 شخصا.

ومنذ ذلك الحين اعتقل عدد من كبار قادة الحزب الوطني واتهموا بالارتباط باعمال العنف التي شهدتها الانتخابات مما اضعف جهوده للدعوة الى تنظيم انتخابات جديدة.

وتصاعد التوتر منذ الاول من يناير عندما طالبت خالدة ضياء باجراء انتخابات جديدة تحت حكم حكومة حيادية، وهددت بشل البلاد.

وسمح قرار ضياء عدم المشاركة في الانتخابات التي اعتبرتها «مهزلة» بفوز منافستها رئيس الوزراء الشيخة حسينة واجد. وفرضت الاقامة الجبرية على ضياء خلال الانتخابات ثم افرج عنه بعد التصويت.

واكدت خالدة ضياء وحلفاؤها ان حسينة واجد قامت بتزوير الانتخابات التي جرت العام الماضي بمساعدة اللجنة الانتخابية واجهزة الامن.

وقالت الولايات المتحدة ان الانتخابات لم تعكس بصدق ارادة الشعب.

ويهيمن حزب رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد رابطة عوامي وحزب بنغلادش الوطني المعارض على الساحة السياسية منذ استقلال البلاد عن باكستان في 1971.

بأكبر أغلبية جمهورية في «النواب» منذ 1930 وأول أغلبية في «الشيوخ» منذ عهد بوش

أمريكا : كونغرس «المقاومة» يبدأ أعماله ... وعرقلة مشاريع أوباما أبرز اولوياته

باراك اوباما

واشنطن - «وكالات» : بدأ الكونغرس الاميركي الجديد امس بعد هزيمة الديموقراطيين في انتخابات نوفمبر ليعود مجددا الى سيطرة الجمهوريين الذي سيقودون من مقاعده المقاومة ضد باراك اوباما وعلى جدول اعمالهم اصلاحات اقتصادية وقوانين للتصدي لقرارات الرئيس الاميركي.

وبدأ الكونغرس الثلاثاء دورته ال114 باكبر غالبية جمهورية في مجلس النواب منذ 1930، وباول غالبية جمهورية في مجلس الشيوخ منذ عهد الرئيس السابق جورج بوش.

وفي طليعة اولويات الجمهوريين اصدار قانون يجيز بناء خط انابيب «كيستون اكس ال» بين كندا والولايات المتحدة.

والمشروع يتطلب مبدئيا موافقة السلطة التنفيذية غير ان باراك اوباما يمتنع منذ ست سنوات عن اعطاء موافقته بسبب معارضة عدد من الديموقراطيين وانصار البيئة.

ويعتزم الجمهوريون اعطاء الضوء الاخضر بقوة القانون للمشروع الضخم، وبالتالي تنفيذ وعدهم بالتصويت سريعا على قوانين تنشئ وظائف.

ومن المقرر التصويت في مجلس النواب الجمعة لاعطاء الضوء الاخضر لخط الانابيب ومن المتوقع ان يتم اقراره بسهولة نظرا الى الغالبية الجمهورية الواسعة.

وبموازاة ذلك سيجري بحث اقتراح قانون مماثل في مجلس الشيوخ حيث تعقد جلسة استماع الاربعاء ووعد زعيم الغالبية الجديد ميتش ماكدونيل بعملية تصويت سريعة بعد مناقشات تبقى مفتوحة على اي تعديلات.

وبرى الجمهوريون ان النمو الاقتصادي يمر عبر تطوير قطاع الطاقة وهم يؤيدون زيادة عمليات التنقيب عن النفط ولا سيما في الاسكا وازالة القيود المفروضة على تصدير الغاز الطبيعي المسيل والنفط الخام حيث ان البنزين والمنتجات المكررة يجري تصديرها بشكل حر.

وكان الكونغرس حظر في السبعينيات تصدير النفط الخام الاميركي اثر صدمة الازمة النفطية، لكن مع فورة الانتاج الاميركي مؤخرا يرى انصار تحرير التصدير ان هذا الحظر عفا عنه الزمن.

كما سيطرح نظام الضمان الصحي الذي شكل ابرز انجازات اوباما في ولايته الرئاسية الاولى والذي يعرف بـ«اوباما كير» لدى استئناف الدورة التشريعية ويدعو المحافظون الاكثر تشددا الى تصويت رمزي لالغاء قانون اصلاح النظام الصحي الذي يفرض الزاما الاكتتاب ببرنامج تامين صحي تحت طائلة غرامة.

لكن من المرجح ان يكون القادة الجمهوريون واقعيين وينظمون في مهلة سريعة عملية تصويت على قانون يرفع من ثلاثين الى اربعين ساعة عمل اسبوعي عتبة الدوام الذي يترتب اعتبارا منه على ارباب العمل اقتراح تامين صحي لموظفيهم، سعيا في نهاية المطاف الى الغاء شق اساسي من الاصلاح من خلال التقدم بخطى صغيرة متتالية.

ولا يعرف بعد ما اذا كان الكونغرس سيتمكن من الالتفاف على فيتو رئاسي محتمل.

ولم يستخدم اوباما الفيتو الرئاسي سوى مرتين خلال ست سنوات وضد تدابير غير مثيرة للجدل كثيرا، مقابل 12 مرة لسلفه جورج بوش «في ثماني سنوات»، 37 مرة لبيل كلينتون «في ثماني سنوات» و365 مرة لفرانكلين روسفلت «في 12 عاما»، بحسب ارقام مجلس الشيوخ.

لكن في مواجهة كونغرس يسيطر خصومه على مجلسيه، فان الرئيس الاميركي قد يلجأ الى هذا الاجراء بشكل متزايد.

ومن المتوقع في هذا السياق ان يعود ملف الهجرة الى طاولته بحلول نهاية فبراير.

ولم يصوت الكونغرس لتمويل وزارة الامن الداخلي سوى حتى 27 /فبراير على ان ينظم تصويتا جديدا حينها على عملية تمويل تمنع ترتيب اوضاع المقيمين بصفة غير شرعية.

وفي 20 نوفمبر اعلن اوباما انه يعتزم تشريع اوضاع ما يصل الى خمسة ملايين مهاجر مقيمين بصفة غير قانونية لبضع سنوات، وهو ما يريد الجمهوريون منعه من خلال استخدام سلاح الميزانية، وفق استراتيجية محفوفة بالمخاطر قد تقود الى اغلاق ادارات.

وفي 15 مارس يواجه الكونغرس استحقاقا لرفع سقف الدين، رغم انه يبقى من الممكن تقنيا تمديد هذه المهلة لبضعة اشهر. كما ان محاولة من الكونغرس للتصويت على عقوبات احترازية ضد ايران قبل انتهاء المفاوضات الدولية حول الملف النووي الايراني، قد تصطدم هي ايضا بفيتو رئاسي.

وللتغلب على فيتو، يتعين على كل من مجلسي الكونغرس اعادة التصويت على النص بثلثي اعضائه، وهي عتبة تتطلب انضمام العديد من الديموقراطيين الى زملائهم الجمهوريين.

وتعتبر الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية ملفا اخر يعتزم الكونغرس التدخل فيه غير انه لم يتوصل حتى الان الى اجماع حول حدود الالتزام العسكري الاميركي في العراق وسوريا، ما يترك لباراك اوباما حرية التصرف.

متهمون في تحقيقات فساد أمام المحكمة العليا

تركيا : لجنة برلمانية تدعم موقف أردوغان ... وترفض محاكمة وزراء سابقين

وزراء المالية والبيئة والشؤون الاوروبية خلال جلسة سابقة

اسطنبول - «وكالات» : رفضت لجنة برلمانية تركية إحالة أربعة وزراء سابقين متهمين في تحقيقات فساد للمحاكمة أمام المحكمة العليا، مما يدعم فعليا الرئيس رجب طيب اردوغان بعد اتهامات هزت دائرة المقربين منه، في خطوة رأى فيها المعارضون «تستراً» على الوزراء المتهمين.

وتشكلت اللجنة البرلمانية التي تضم 15 عضوا في مايو من 14 عضوا بينهم تسعة من حزب العدالة والتنمية الذي يتمتع بالغالبية المطلقة في البرلمان «313 مقعدا من أصل 550».

وكان الهدف من تشكيلها هو دراسة ملفات ممثلي الادعاء التي تتهم الوزراء الأربعة السابقين بارتكاب مخالفات.

وكان ثلاثة وزراء هم معمر غولر «الداخلية» وظافر شغلايان «الاقتصاد» واردوغان بيرقدار «البيئة» قد اجبروا على الاستقالة، وذلك بعد أيام على توجيه الاتهام إلى أبنائهم في تحقيق واسع النطاق حول الفساد استهدف عشرات المقربين من النظام.

أما الوزير الأخير إيفجين باغيس «الشؤون الأوروبية» فقد أقيل في إطار تعديل حكومي واسع سرعته استقالة زملائه الثلاثة.

ووصف عضو باللجنة «من الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة» قرار عدم إحالة الوزراء للمحكمة العليا للمحاكمة بأنه تستر.

وقال ليفينت جوك النائب بحزب الشعب للصحفيين «شهدنا اليوم في البرلمان كيفية التستر على اكبر فضيحة فساد في تاريخ تركيا بناء على أوامر من حزب العدالة والتنمية والرئيس» معتبرا أن «النتيجة محزنة».

ومثلت اتهامات الفساد واحدة من أكبر التحديات لقيادة أردوغان على مدى أكثر من عشرة أعوام، وقد وصفها «الرئيس» بأنها محاولة انقلاب دبرها حليفه السابق رجل الدين المقيم بأميركا فتح الله غولن لتقويض حكمه.

يشار إلى أن حلفاء أنقرة الغربيين عبروا عن قلقهم لما اعتبروه دلائل على ما أسموه تآكل سيادة القانون مع إيقاف أربعة من ممثلي الادعاء الشهر الماضي، كانوا بدؤوا تحقيق الفساد بالإضافة إلى إسقاط قضايا وتشديد سيطرة الحكومة على القضاء.

ويتعين أن يناقش البرلمان قرار اللجنة بحلول 30 يناير في جلسة مكتملة الأعضاء. وسيكون للبرلمان القول الفصل فيما إذا كان الوزراء سيحاكمون أمام المحكمة العليا.

وفي مطلع الأسبوع، شكك وزير الصحة محمد مؤذن أوغلو في حياد المحكمة العليا مما يبرز التوتر بين الحكومة والقضاء.

وقال أوغلو في حديث لصحيفة حابرتورك «سيتخلص حزب العدالة والتنمية من عناصره الفاسدة بقيمه الخاصة، يجب ألا يشك أحد في هذا، لكنه لن يرضخ لمنظومة ذات نوايا سيئة».

أفغانستان : غني يكمل 100 يوم كرئيس ... بلا حكومة

كابول - «وكالات» : اتم الرئيس الافغاني اشرف غني الثلاثاء يومه المئة في السلطة وهو لا يزال يسعى لتشكيل حكومة في وقت تهدد المراوحة السياسية بتأجيج التمرد الذي تخوضه حركة طالبان.

وسلط المأزق حول منح ابرز الحقائب في الحكومة الجديدة الضوء على التحديات الملازمة لقيادة «حكومة وحدة» تم تشكيلها في سبتمبر بعد انتخابات شابتها عمليات تزوير واثارت نتائجها خلافات.

وتم تنصيب غني في 29 سبتمبر بعد التوصل الى اتفاق لتقاسم السلطة مع خصمه عبدالله عبدالله الذي عين رئيسا للحكومة.

واعتبر حينها ان هذا الاتفاق يبعد شبح حرب اهلية كان يهدد البلاد لكن سرعان ما اصطدم بخلافات حول توزيع الحقائب الكبرى مثل الداخلية والدفاع.

وانقضت عدة مرات المهل التي حددها غني بنفسه لتشكيل الحكومة ودعا الافغان الى التحلي بالصبر ريثما يتخذ قرارات شخصية جوهرية.

ويأتي هذا الفراغ الحكومي في مرحلة حساسة مع انتهاء المهمة القتالية لقوات الحلف الاطلسي في 31 ديسمبر الماضي بعد وجود استمر 13 عاما، وفي وقت تستغل حركة طالبان الامر لتكثيف عملياتها.

وسيبقى حوالى 17 الف عسكري اجنبي في افغانستان هذه السنة من اجل تدريب قوات الامن الافغانية والقيام بمهمات محدودة لمكافحة الارهاب.

كما تهدد المراوحة في تشكيل الحكومة بالتاثير على المساعدات الاساسية التي تحصل عليها افغانستان من دول مانحة.

وقال المحلل السياسي ميا غول وسيق لوكالة فرانس برس ان «التاخير شجع العدو على تكثيف الهجمات وفوض شرعية حكومة الوحدة نتيجة التدهور الامني والتراجع الاقتصادي».

واضاف ان «الاسرة الدولية تريد حكومة تخضع للمحاسبة ومنزهة عن الفساد».

وبدا غني وكابته بتوقيع اتفاق امني مع الولايات المتحدة والحلف الاطلسي في اليوم الاول من تولي مهامه، بعدما رفض سلفه حميد كرزاي اقراره.

واجاز الاتفاق الامني بقاء قوة بقيادة الولايات المتحدة في افغانستان بعد انتهاء مهمة القوات الاطلسية في نهاية العام 2014، في خطوة تعتبر اساسية لدحر حركة طالبان.

باكستان : البرلمان يقر محاكمة المتمردين أمام القضاء العسكري

اسلام اباد «وكالات» - اقر المشرعون الباكستانيون قانونا يسمح بمحاكمة المتمردين امام محاكم عسكرية في اطار مجموعة من الاجراءات للتصدي لهجمات وحشية متصاعدة بعد ان قتل مسلحو طالبان الباكستانية 134 طفلا الشهر الماضي.

واجيز مشروع القانون بموافقة 242 مشرعا اي بزيادة 14 صوتا عن الغالبية اللازمين المطلوبة. وامتنع عن التصويت نواب احزاب دينية وحزب معارض يتزعمه لاعب الكريكيت السابق عمران خان.

وينتظر مشروع القانون الان موافقة المجلس الاعلى في البرلمان وتوقيع الرئيس هذا الاسبوع ليصبح قانونا.

وسيظل القانون معمولا به لمدة عامين وهو ما يسمح للمحاكم العسكرية بمحاكمة كل من يتهم بالارهاب.

ويتفق معظم السياسيين في باكستان على ضرورة اللجوء الى المحاكم العسكرية للتصدي لهجمات طالبان لان المحاكم المدنية فاسدة وتجبن عن اصدار احكام سجن على المتشددين.

لكن البعض ابدى تخوفه من توسيع نفوذ السلطات العسكرية في دولة معرضة للانقلابات.

وقال وزير الداخلية الباكستاني شودري نيسار علي خان الاسبوع الماضي ان اختصاصات المحاكم ستكون مفيدة.

وقال «المحاكم العسكرية لن تستخدم ضد اي سياسي او معهد تعليمي او رجل اعمال او اعلامي او المواطن العادي ولا هي منتدى للافلات من العدالة».

ويوم الاثنين توعد الملا فضل الله زعيم طالبان بشن مزيد من الهجمات على الاطفال. وتقول الحكومة والجيش ان تمرد طالبان يصل الى حد الحرب لذلك هناك سابقة للجوء الى المحاكم العسكرية.

أستراليا : ولاية كوينزلاند تدعو لاجراء انتخابات مبكرة

سيدني - «وكالات» : دعا كاميل نيومان رئيس وزراء ولاية كوينزلاند الاسترالية يوم الثلاثاء إلى إجراء انتخابات مبكرة وسط مخاوف من أن يؤدي تراجع شعبية رئيس وزراء استراليا توني ابوت في استطلاعات الرأي إلى تآكل قبضة حزبه على المستوى المحلي ويهدد استمراره على الساحة السياسية.

ولا تختار حكومات الولايات رئيس الوزراء لكن حدوث سلسلة من الخسائر في الانتخابات المحلية قد تهز الثقة فيه.

وشهدت السنة الأولى لابوت أخطاء وتراجعا في الاقتصاد ودنت شعبيته إلى مستويات بالغة الانخفاض.

وقال بيتر تشن المحاضر في العلوم السياسية بجامعة سيدني «التساءل حقا عما إذا كانت بعض انتخابات الولايات تعكس ندم الناس تبابة عن الشعب الاسترالي».

واضاف تشن لرويترز ان تراجع شعبية ابوت يعزز فيما يبدو اتجاها لدى حكومات الولايات لإحداث تغيير جماعي قبل أن يصيب التغيير الحكومة الاتحادية.

تأتي دعوة رئيس وزراء كوينزلاند إلى إجراء انتخابات في 31 يناير عقب هزيمة تحالف ابوت في انتخابات ولاية فكتوريا وبعد انتخابات فرعية جاءت بحزب العمال المعارض على رأس حكومة ولاية جنوب استراليا.

وقال تشن إن قرار نيومان الدعوة للانتخابات خلال عطلة البرلمان الصيفية يظهر اقتدارا مطلقا للثقة في أن ابوت لديه القدرة على تغيير الأوضاع.

وتعاني استراليا -وهي اكبر دولة مصدرة للحديد الخام والفحم في العالم- تدنيا عالميا في أسعار السلع. لكن الناخبين لم يتقبلوا قط خطة ابوت للتصدي لذلك بإجراءات تتمثل في تخفيف القيود وفرض ضرائب جديدة وخفض الإنفاق.

كوريا الجنوبية ترحب بعرض الحوار المقدم من جارتها الشمالية

سيول - «وكالات» : رحبت رئيسة كوريا الجنوبية بارك غوين-هيه الثلاثاء باعلان الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ اون انه مستعد لاجراء محادثات «على اعلى مستوى» مع سيول وحثت الشمال على تنفيذ التزامه بالحوار.

وجاء اعلان كيم خلال رسالته بمناسبة راس السنة الخميس الماضي وعبر فيها عن استعداده لاجراء مثل هذه المحادثات لكن بشروط.

وتشمل شروطه ان يوقف الجنوب المناورات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة ووقف التنديد بالنظام الكوري الشمالي الذي يواجه انتقادات دولية بسبب سجله في مجال حقوق الانسان.